قبس من الإعجاز الاقتصادى فى القرآن الكريم

بقلم: أ.د/ شوقى أحمد دنيا(*)

الإسلام كما هو معروف دين ودنيا، بمعنى أنه شرع الله -تعالى- الشامل لكل جوانب حياة الإنسان، جاء ليعرف الإنسان بربه، ومن ثم يعرّفه بمصالحه فى الدنيا وفى الآخرة.

ولكل دين مصادره، والمصدر الأول للإسلام هو القرآن الكريم، والقرآن الكريم الذى وصفه الله -تعالى- بالعديد من الصفات، فهو نور، وهو هدى، وهو رحمة، وهو فرقان، وغير ذلك من الصفات والأسماء، وتدور تلك الصفات حول معان كبرى سامية، وهداية القرآن للإنسان هى الهداية الأقوم فى كل جوانبها وأبعادها ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩].

فى كل مجالات حياة الإنسان، فى العقيدة والعبادة والأخلاق والتشريع والاقتصاد والاجتماع والنفس والتربية، وغير ذلك نجد العديد من الهدايات، لكن الهداية القرآنية هى الهداية الأقوم بالنسبة لجميع الهدايات، ومعنى ذلك أن الهداية القرآنية يعجز عن الإتيان بمثلها كل من عدا الله -تعالى- من المخلوقات ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً.

وقال فيه ﷺ وهو يتحدث عن الفتن والاضطرابات الفكرية والمذهبية موضحًا أن النجاة منها لا يكون إلا بالركون إلى الملاذ الآمن، وهو القرآن الكريم، وفيما قاله ﷺ أنه لا تفنى عجائبه ولا يخلق على كثرة الرد.

والحديث الشريف يوضح بجلاء أنه لا هدى يعدل الهدى القرآنى فى أى مجال وأى مكان وأى زمان، ويوضح كذلك خاصية فريدة فى القرآن الكريم من أنه لا تفنى عجائبه، أى أن معجزاته ومبهراته دائمة أمام الإنسان فى كل عصر ومكان، وحتى يرث الله الأرض ومن عليها، وذلك فهو لا يخلق على كثرة الرد، فكلما نظر الإنسان وجد الجديد والجديد من الهادايات الأحسن والأقوم.

(*) عميد كلية التجارة بالدقهلية - جامعة الأزهر.

وقال فيه الوليد بن المغيرة، -وهو مشرك-: "إن أعلاه لمثمر وإن أسفله لمغدق، وإنه يعلو ولا يعلى عليه".

والإعجاز القرآنى من الموضوعات التى نالت اهتمام الباحثين على مر العصور[١]، ونحن نتفق تمامًا مع شيخنا الجليل محمد الصادق عرجون فيما ذهب إليه من أن الإعجاز المعنوى أو الموضوعى الرئيسى فى القرآن الكريم يتمثل فى هدايته[٢]، فهو إذا كان معجزاً فى أسلوبه وبيانه فهو معجز بنفس الدرجة وربما أكبر فى هداياته وأحكامه وتشريعاته وتوجيهاته، فحتى يومنا هذا وبعد يومنا وحتى نهاية أيام الدنيا، لم ولن توجد هداية تماثل الهداية القرآنية فى مختلف جوانب الحسن والأمثلية، وذلك بالنص القرآنى الصريح.

وفى وضاء هذا التقرير الصحيح السليم على علماء الإسلام فى كل مجال تخصصه أن يعمل جهده وطاقته فى العرف على الهداية القرآنية، ويطرح ما توصل إليه الناس على أنه قبس بشرى متواضع تمامًا من الهداية القرآنية فى مجاله، سواء التشريع، أو فى الاقتصاد، أو فى الاجتماع، أو فى التربية، أو فى الطبيعة، أو فى الطب، أو فى الفلك، أو فى السياسة، أو غير ذلك من مجالات المعرفة المختلفة المتعددة.

وهو بهذا يفصح بقدر ما آتاه الله -تعالى- من تسديد وتوفيق عن جانب من جوانب الإعجاز القرآنى.

ومن هذا المنطلق نحاول فى هذه الورقة أن نتعرف بشكل موجز ومجمل وسريع على جوانب الهداية القرآنية فى المجال الاقتصادى، أو بعبارة مرادفة، على بعض الإعجاز الاقتصادى القرآنى، وما نقدمه هنا لا يعدو أن يكون قبسًا خافتًا من الهدى القرآنى.

الجانب الأول:

هداية القرآن الكريم فى المجال الاقتصادى شاملة محيطة بكل محاور وأبعاد الشأن الاقتصادى، فالناظر الاقتصادى فى القرآن الكريم يجده قد احتوى كل أبعاد الظاهرة

الاقتصادية، وكل جوانب السلوك الاقتصادى، وكل أنواع الأموال والثروات والموارد، وقد احتواها وصفًا وتفسيراً وتوجيها، وإذا كانت هذه الإحاطة أمراً عجبًا فإن ما هو أعجب منه أن الناظر فى ذلك لا يشعر ولو لحظة واحدة أنه أمام كتاب فى الاقتصاد، فلم تقدم هذه الهداية بالأسلوب والطريقة والمنهجية والتقسيم المعهود لدى كل علماء الاقتصاد، ولا شك أن اجتماع هذين الأمرين لهو شيء بالغ الإعجاز والتحدى، فمن هو الذى يقدم الهداية الكاملة الشاملة فى موضوع علم ما، ومع ذلك لا يعد ما قدمه مادة علمية على غرار ما هو معهود فى العلوم؟!

الجانب الثانى

يتعلق بالمصطلحات القرآنية الاقتصادية، فالناظر الاقتصادى فى القرآن الكريم لا يخطئ نظره ما هنالك من مصطلحات قرآنية فى المجال الاقتصادى.

لم تشع فيه المصطلحات الاقتصادية المعهودة فى علم الاقتصاد، من إنتاج لاستهلاك، لتوزيع، لتبادل، لتنمية، لادخار، لاستثمار...إلخ.

الأمر الذى قد يوحى للقارئ الاقتصادية للقرآن الكريم أن القرآن لم يحفل بالمجال الاقتصادى، مع أن حقيقة الأمر على خلاف ذلك، فلقد استخدم القرآن فى مصطلحات فى المجال الاقتصادى، مع أن حقيقة الأمر على خلاف ذلك، فلقد استخدم القرآن الكريم مصطلحات فى المجال الاقتصادى أحسن وأمثل وأفضل بكثير من تلك المصطلحات الاقتصادية الشائعة، كما أنه أعرض قصداً عن استخدام مصطلحات اقتصادية، وقد تبين لنا أخيراً ما فيها من خلل وجنوح، ومن المصطلحات القرآنية الكسب، والإنفاق، والعفو، والإيثار، والعمران، والشكر، والإفساد، والإصلاح، وكفران النعم، والنعم والطيبات، والخبائث، والإسراف، والتبذير، والسفه، والرشد، والبركة، والزرق، والبخل، والتقتير، والابتغاء من فضل الله، ورغد العيش، ونسوق بعض النماذج التى تؤكد صدق ما نقول.

١- القرآن الكريم برغم حثه واهتمامه الشديد بالإنتاج وتحسين مستويات المعيشة، وذلك ما يندرج تحت عنوان "التنمية" فى الفكر الوضعى، فإنه مع ذلك لم يستخدم مصطلح النمو أو التنمية فى هذا الصدد، فلم نجد لفظة النمو أو التنمية أو حتى مادتها مذكورة فى السياقات القرآنية فى مجال الحث على النشاط الاقتصادى، ولكنا وجدنا مصطلحات مثل: العمران أو العمارة، والإصلاح، والتمكين.

وقد تبين لعلماء الاقتصاد ما يحمله مصطلح النمو والتنمية فى أحشائه من مضمون التكاثر والتزايد الكمى، دون الإيمان بنواح كيفية ونوعية، ظهر أن الالتفات إليها هو أهم من مجرد الالتفات إلى الكم والحجم، والبحث عندهم قائم منذ زمن عن مصطلح آخر تبرز فيه خاصية النوع والكيف، وكثيراً ما سمعنا عن تنمية رديئة وتنمية مفسدة للبيئة، وتنمية ظالمة، لكن ذلك يتوارى عند استخدام مصطلح مثل الاصطلاح الاقتصادى أو العمران.

٢- أعرض القرآن الكريم عن استخدام مصطلح التخلف الاقتصادى، وقد ثبت لدى علماء الاقتصاد أن هذا المصطلح رغم شيوعه لديهم أنه غير دقيق الدلالة، وغير محدد المضمون، كما أنه يحمل دلالات التحيز ناحية نموذج بشرى معين هو فى موضوعنا النموذج الغربى، فالعالم النامى عالم متخلف عن العالم الغربى الذى هو العالم المتقدم، وبدلاً من ذلك استخدم القرآن مصطلح الإفساد، والإفساد يعنى إزالة ما فى الأموال من صلاحية ونفع، أى بعبارة أخرى سوء استخدام الموارد المتاحة، وهذا المعنى هو حقيقة وجوهر ما يقصده الباحثون عند تناولهم لموضوع التنمية.

٣- أعرض القرآن الكريم عن مصطلح الاستهلاك المعروف والشائع فى علم الاقتصاد، والدلالة البارزة فى هذا المصطلح التدمير والإفناء والهلاك للسلع والموارد، ، دون أية إيحاءات بما لعملية الاستهلاك هذه من نفع وإفادة، وبناء للإنسان أولاً وللموارد ثانيًا، وبالتالى باتت عملية الاستهلاك هذه عملية إهلاكية محضة، مع أنها فى الحقيقة عملية بنائية لكل من الموارد والإنسان من خلال إشباع احتياجاته،

ومن ثم بناء طاقاته وقدراته، وبالتالى تمكنه من إنتاج لمزيد من السلع والخدمات، ومعنى ذلك أن هذا النشاط هو فى جملته نشاط إنتاجى يتولد عنه مزيد من الموارد من جهة ومن طاقات وقدرات الإنسان من جهة أخرى، وفى ضوء ذلك نلمس ما فى مصطلح الاستهلاك من قصور، عكس مصطلح الانتفاع مثلاً.

٤- أعرض القرآن الكريم عن مصطلح الموارد، هذا المصطلح الاقتصادى الذى لا يحمل أية مضامين قيمية، كما لا ينبئ بشىء عن مصدرها وأهميتها، ومن الملاحظ أنه برغم كثرة تناول القرآن الكريم لمصادر الثروة، فإنه لم يستخدم مصطلح الموادر، وبدلا من ذلك استخدم مصطلح النعم، فالناظر فى القرآن الكريم يجده عادة بعد تناول العديد من هذه الأشياء، يعقب بذكر لفظة النعمة أو النعم. قال -تعالى-: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لقمان:٢٠]، والمصطلح القرآنى يحمل دلالات ذات معنى، فهذه الأشياء مصدر لتنعم الإنسان ورفاهيته، وهى مخلوقة لذلك، وهى منحة من الخالق وإنعام منه على الإنسان، وكل ذلك يقتضى تقديرها وحسن استخدامها والانتفاع بها.

٥- أعرض القرآن الكريم عن مصطلح الحرية فى التعامل، وبدلاً منه استخدم مصطلح التراضى، مع أن كليهما يستهدف مقصداً واحداً، لكن الإيحاءات ليست كاملة التطابق، فكثيراً ما يقبل الإنسان على التعامل حراً مختاراً لكن لو سألته عن مدى رضاه عن ذلك لأجاب بالنفى. قال تعالى: ﴿إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [النساء:٢٩].

٦- أعرض القرآن الكريم عن تمامًا عن مصطلح الضريبة، رغم إشارته لمعناه، وبدلاً منه استخدم الزكاة والصدقة، وشتان بين دلالات وإيحاءات الضريبة والزكاة والصدقة. وهكذا نجد القرآن الكريم لا يقف هديه الاقتصادى لنا عند الجانب الموضوعى المعرفى، بل يتعدال إلى الجانب المصطلحى، فهو يهدينا إل يخير المعانى والمضامين بأحسن المصطلحات.

الجانب الثالث: ويتعلق بالمقولات الاقتصادية:

لكل علم مقولاته التى يقوم عليها، ويتألف منها، ومع المعروف أن هذه المقولات تنقسم إلى مقولات وصفية، أو كما تسمى وضعية، ومقولات معيارية، وعلم الاقتصاد يقوم على هذه وتلك، ومعروف أن المقولات الوصفية تصف الواقد وتتحدث عنه كما هو، أما المقولات القيمية فهى تتحدث عن الواقع كما ينبغى أن يكون، وأهمية الأولى ف يالعلوم أنها تؤسس القوانين والنظريات، أما أهمية الثانية فهى تقدم القواعد والضوابط.

ولقد تعامل الهدى القرآنى الاقتصادى مع المقولتين معًا؛ لأن الإنسان محتاج إلى الهداية فى كلتا الحالتين، والمتدبر للقرآن الكريم فى هذا الصدد يجده لا يقدم المعلومة الاقتصادية فى صورة قانون جاف جامد بارد، ولا فى صورة قاعدة أو ضابط مجرد، بل يزاوج بينهما بشكل يجعلنا أمام حياة نابضة بالحكاة والنشاط، ويذكرنا بأنهما معًا لا غنى عنهما فى المعرفة الكاملة، وهذه مجرد نماذج وأمثلة.

١- يقول تعالى: ﴿ولا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جعل اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾[النساء:٥]، فى الآية الكريمة نجد المقولتين الاقتصاديين، المعيارة متمثلة فى النهى عن سلوك معين، والوصفية متمثلة فى كون الأموال قيام الحياة، وقد جاءا متصلين ممتزجين.

٢- يقول تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾[الإسراء:٢٩]، تجمع الآية بين القاعدة والقانون، فالتوازن الإنفاقى ضابط وقاعدة للسلوك السليم، والإخلال به يولد واقعًا أليمًا وسيئًا لمن ارتكب ذلك من أفراد وجماعات وأمم، وفى نفس المجال نجد الآية الكريمة ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾[الفرقان:٦٧].

٣- قال تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة:٦١]، فى الآية الكريمة ذم من يكون سلوكه مناقضًا للرشد الذى يقتضى تفضيل الأحسن على ما عداه.

٤- قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾[الأنعام:٢١]. الظلم مذموم من جهة، ونيجم عنه الإخفاق وعدم الفلاح من جهة أخرى.

وهكذا نجد امتداد الهداية القرآنية فى المجال الاقتصادى إلى المقولات المتنوعة، وأهمية كل منها وكيفية استخدامها[١].

الجانب الرابع: الصياغة والألفاظ

يلاحظ الناظر الاقتصادى أن القرآن الكريم يقدم هدايته الاقتصادية بأسلوب محيط شامل لكل جوانب المعلومة، ولكل ما يمكن من احتمالات مقبولة حيالها، وهذه لغة يعجز عن مثلها البشر مهما أوتوا من بلاغة، وإليك نماذج توضح ذلك بجلاء.

١- يقول تعالى: ﴿وَلا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾[النساء:٥].

الآية الكريمة تخاطب الجماعة، لكن أية جماعة؟ هل هى الأمة؟ أم هى جماعة الأولياء والأوصياء؟ أم هم الراشدون؟ أم هم الحكام؟ يمكن للآية أن تحتمل كل ذلك دون إخلال بالمعنى المقصود. ومن هم السفهاء؟ هل هم الصغار؟ هل هم المسرفون؟ هل هم محدودو العقل والتفكير؟ هل هم قليلو الإيمان والتدين؟ هل هم الأفراد أم الحكام؟ الآية تحتمل كل ذلك. وفى كلمة «أموالكم» نجد ضمير المخاطب الجمع فمن هو؟ وما هى تلك الأموال؟

وهل هى أموال المخاطبين من العقلاء الراشدين؟ إن معنى ذلك أنه على كل عاقل رشيد فردًا كان أو جماعة أو أمة لا تضع أموالها فى أيدى سفهائها، أيًا كان وضعهم وصفتهم. لكن ماذا عن أموال السفهاء أنفسهم، أتترك فى أيديهم يعبثون بها ويضيعونها؟ الجواب: لا، والآية بصياغتها تفيد ذلك من طريق الأولى، وتقوى هذه الإفادة من خلال قوله -تعالى- ﴿التى جعل الله لكم قيامًا﴾، فالأموال هى قيام الحياة وعصبها، ومن ثم تجب المحافظة عليها، أيًا كانت وأيًا كان صاحبها، ولا يكون ذلك بوضعها فى يد السفيه الذى لا يحسن التعامل معها، يستوى فى ذلك ماله ومال غيره،

ولكن لم كانت الإضافة إلى ضمير المخاطب وليست إلى ضمير الغائب؟ كأن تكون «ولا تؤتوا السفهاء أموالهم»؛ لأنها لو جاءت كذلك لانصرفت مباشرة واختصاصًا إلى أموال السفهاء فقط، ولما دخل فيها أموال المخاطبين، وبالتالى تختل الهداية من جهة، ويضيق نطاقها من جهة ثانية. يضاف إلى ذلك ما تلف إليه الإضافة إلى ضمير المخاطب الجمع من أن الأموال هى أموال الجماعة كلها، وهى موضوعة تحت إرادة الأفراد بنظام محدد، وتظل كذلك طالما كان من تحت يده أمينًا راشدًا، فإذا اختل سلوكه سحبت الأموال من تحت يده، ووضعت تحت يد رشيدة تحسن التعامل معها. وفى الوقت ذاته لا يترك السفهاء يتضورون جرعًا وحاجة وإنم تكفل لهم الحياة الكريمة ماديًا ومعنويًا من خلال تنمية هذه الأموال وتثميرها، والإنفاق من عوائدها، وبالتالى فرفع يد السفيه عن المال فيه مصلحة له أولاً وللجماعة كلها ثانيًا، ولعل ذها هو السر فى التعبير القرآنى المعجز ﴿وارزقوهم فيها﴾، وكان الأقرب إلى الذهن "وارزقوهم منها".

والآية الكريمة تقدم فوق ذلك المقولة المعيارية والمقولة الوصفية متعانقتين، كذلك تدل الآية الكريمة على ضرورة توفر الإنسان الرشيد فى المجتمع ممثلاً فى جماعة، وإلا لم كان لهذا التوجيه والخطاب القرآنى معنى، وبالتالى فهى دعوة لتوفير الأفراد الراشدين من المستهلكين والمنتجين والتجار والموظفين، والحكام وغيرهم. وهكذا أحاطت الآية الكريمة على وجازة ألفاظها بكل أبعاد القضية إحاطة تامة، ومن هديها ألا تسند إدارة مشروع إلى غير رشيد وألا يسند أى عمل فنى إلى غير رشيد.

٢- يقول تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا﴾[البقرة:٢٩]، ونقصر النظر على كلمة ﴿﴾ فعلام تعود؟ هل تعود على الضمير فى ﴿لكم﴾ أم تعود على ﴿﴾. الأمر يحتمل هذا ويحتمل ذلك، وفى كل دلالة اقتصادية بالغة الأهمية فى المجال الاقتصادى، فإذا ما ربطت بالضمير فمعنى ذلك أن كل ماا فى الأرض هو للناس جميعًا بغير تمييز وتفرقة بين جيل وجيل، ولا بين جنس وجنس، ولا بين دين ودين، ولا بين مكان ومكان، فهناك متداد النفع والاستفادة لبنى الإنسان على

مستوى الزمان وعلى مستوى المكان، وبالتالى فكل الموارد الطبيعية لكل إنسان الحق فى الاستفادة بها دون أن يتعارض ذلك أو يتنافى مع ما قد يتولد لبعض الناس من حقوق نتيجة لجهود مبذولة، شريطة أن تضبط هذه الحقوق بما يتواءم وأصل الوضع.

وإذا ما ربطت بما فى الأرض فمعنى ذلك أن كل ما فى الأرض من نبات وجماد وحيوان وطير وحشرات مخلوق للإنسان ومصلحته، ومعنى ذلك ضرورة المحافظة على كل شىء فى الأرض، وإلا فقد ضيع الإنسان على نفسه مصلحة حقيقية، وهكذا صارت البيئة بكل مفرداتها وعناصرها وجزئياتها مهمة وضرورية للإنسان، حتى ولو لم يتعرف بعد على وجوه الانتفاع بها.

ولو جاءت الصياغة القرآنية على نحو مغاير لما حققت الآية هذه الدلالات، وأفادت هذه الهدايات، فمثلاً لو كانت على نحو هو الذى خلق لكم جميع ما فى الأرض، لانصرف الشمول والإحاطة إلى الناس فقط، ولو كانت هو الذى خلق لكم جمى ما فى الأرض، لانصرف الشمول الإحاطة إلى الموارد البيئية فقط. لكن النسق القرآنى بوضعه كلمة ﴿جميعًا﴾ فى موضعها أفاد المعنيين معًا.

الجانب الخامس: المواءمة التامة فى التعامل مع السلوكيات الاقتصادية

السلوك الاقتصادى وإن تعددت شعبه وتنوعت مجالاته فإنه ينضوى تحت عنوانين كبيرين: الإنتاج، والإنفاق. فالإنسان ينتج، أو حسب التعبير الإسلامى يكتسب الأموال ثم ينفقها، ويعود ثانية لاكتسابها وإنفاقها، وهكذا فى دورة ممتدة بامتداد الحياة، والمعروف أن أيًا منهما لا غنى له عن أخيه، وكما لا غنى للحياة دون صلاحهما معًا، فكسب بغير إنفاق جيد لن يكون، وإن كان فلن يستمر، والحال كذلك مع الإنفاق.

ولقضية الكسب والإنفاق جانب مهم يحسن الالتفات إليه؛ لنرى كيف تعامل معه القرآن الكريم.

من المعروف أن لدى الإنسـان نزوعًا فطريًا نحو الكسب والإنتـاج وجلب الأموال، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك بيد أن علاقة الإنسان بالإنفاق، وخاصة الإنفاق على الغير تسير فى اتجاه معاكس، والتسليم بذلك يؤدى إلى التسليم بأن التعال الصحيح مع هاتين القضيـتين يكون بالتركيـزز الشديد على قضيـة الإنفاق وتخفيف التـوجيه حيال قـضية الكسب؛ لأن الأولى تحتاج إلى مزيد من الهداية والإرشاد، بينمـا الثانية يلعب فيها عامل الفطرة دورًا مهمًا يخفف من تركيز عامل التشريع، لنرى كيف كان الهدى القرآنى حيال هذا الموضوع.

القارئ المتـدبر للقرآن الكريم والناظر الاقتـصادى البصيـر فيه يجده قـد بلغ أقصى درجة من التواءم مع هذه الحقائق، وفيما يلى إشارات سريعة إلى ذلك.

أولاً: بدأ القرآن الكريم فسجل للإنسان جانب فطرته المتمثل فى حب المال وغريزة تملك أكبـر ما يمكن مـنه، وسجل للإنسـان فى الوقت ذاته جانب فطرته الآخـر المتمـثل فى الضن بالمال وشـدة الحـرص عليه، ويكـفى هذا البيـان الواضع، يقـول الله -تعـالى- :﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنفَاقِ وَكَانَ الإِنسَانُ قَتُورًا﴾[الإسراء:١٠٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ ﴿٣٦﴾ إِن يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا وَيُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ ﴿٣٧﴾﴾ [محمد:٣٦, ٣٧]، ولا يقوى إنسان على الجدال فى هذه الحقيقة.

ثانيًا: يلاحظ أن القرآن الكريم قـد اهتم اهتمامًـا موسعًا ومـفصلاً ومطولاً بقضـية الإنفاق، فغالبًـا ما لا تخلو سورة طالت أو قصرت من التعرض لهذه القـضية فى جانب أو أكثر من جوانبها، بينما كان تعامله مع قضية الكسب موجزًا وسريعًا.

وعند تعامله معها لا نره يهتم كثيراً بـالأمر بها، وإنما ينصرف توجيهه إلى ضوابطها وقيـودها وأطرادها، فنجد النـهى عن الربا، وعن الغش، وعن البخس، وعن التطـفيف، وعن الرشوة، وعن الميسر، وعن الغلول، وعن السرقة...إلخ.

وما ذلك إلا ترجمة أمـينة ودقيقة للواقع البشرى، إذ من شـدة حرص الإنسان على

المال وجلبه قد لا يتوقف كثيراً عند الطرق المشروعة لتحقيق ذلك، ومن هنا احتاج إلى جرعات مكثفة من الهدى والتوجيه فى عملية اكتسابه للأموال.

ولا يضح أن يفهم من ذلك عدم عناية الإسلام بكسب الأموال، وخاصة إذا ما علمنا أنه لا إنفاق بغير كسب، فإذا ما كان الإنفاق محل عناية وهتمام الإسلام، فإن ذلك يدل ضمنيًا على أن الكسب كذلك، وإذا ما كان الإنفاق على الغير يمثل فى سلم العبادات والشعائر الدينية أولوية متقدمة فإن ذلك يفيد ضمنًا مدى تقدير الإسلام لعملية الكسب. ومن وجوه الإعجاز البيانى القرآنى فى هذا المجال أن يجيئ الحديث فى غالبه حيال قضية الإنفاق، وفى ذلك الغناء والكفاية عن أن يجيئ الحديث عن الكسب ثم يعود فيجيئ عن الإنفاق مرة أخرى. ولنقارن بين هاتين العبارتين «إن العطاء للفقير من أحب القربات إلى الله"، "إن كسب الأموال لإعطاء الفقير منها من أحب القربات إليه الله".

ثالثًا: فى آيات الإنفاق نجد الهدى مفصلاً محدداً محيطًا، فهناك الشخص المنفق، وهناك الشخص المنفق عليه، وهناك المال المُنفق، وهناك ادوافع والأهداف، وهناك الأساليب والكيفيات، وهناك الآثار المترتبة، وهناك غير ذلك. وفى كل زاوية من هذه الزوايا نجد الجوانب والأبعاد، فمثلاً فى المال المنفق نجد الكم أو المقدار، ونجد النوع والكيف، وفى الدوافع والأهداف نجد الرياء والتظاهر، ونجد ابتغاء مرضات الله، وفى الأساليب والكيفيات نجد السر والعلن. وهكذا.

ومن يتدبر الهدى القرآنى فى هذا الشأن يجده يحيط إحاطة دقيقة مفصلة محددة بكل هذه الجوانب، حتى يضمن وجود الإنفاق على أحسن ما يكون، بعيداً عن الأهداف والميول والأفكار والآراء المتضاربة والمتعارضة.

وقد ندرك جانبًا من عظمة الهدى القرآنى إذا ما علمنا أن قضية الإنتاج لا تمثل صعوبة تذكر بجوار قضية التوزيع فى الدراسات الاقتصادية.

الجانب السادس: موقع الشأن الاقتصادى فى القصص القرآنى

قد يكفى الباحث والسائل عن موقف القرآن الكريم من المال والاقتصاد أن ينظر فى القصص القـرآنى وموقع المال فـيه، وعند حـسن النظر والتدبر يخـرج بمعرفة صـحيـحة ودقيقة حيال هذا الموضوع.

لا شك أن الناظر فى القصص القرآنى يدرك أمرًا له أهميته، وهو أن المال والاقتصاد يمثل موقعًا متميزًا فى هذا القـصص، من نواح متعددة، ففى غالب القصص القرآنى برز بروزًا واضحًـا المال والاقتـصاد، والإحاطة بذلك فـوق طاقة هذه الورقـة، لكنها مـجرد نماذج وأمثلة.

١ - فى قصة آدم فى الجنة كـان الأكل من الشجرة، وكان العرى من الثيـاب، وكان تأمين حاجـات الغذاء والشراب والسكن والملبس، ومـوقع هذه الأشياء فى الاقتـصاد لا يحتاج إلى بيان.

٢- فى قـصة أولاد آدم. كـانت القـرابين والتقـرب إلى الله وعـبادتـه، وبالتالى ظهـرت الأموال والسلوك حيالها.

٣- فى قصة موسى وفرعون، كان الوعيد والتهديد بعقوبات اقتصادية.

٤- فى قصة صالح وقـومه برز السلوك الاقتصادى بوضوح ممثـلاً فى تصوير واقع قومه المختل، ودعوته إياهم إلى السلوك القويم.

٥- فى قصة يوسف نجد البعد الاقتصادى يكاد يسيطر عليها.

٦- فى قـصة يأجـوج ومأجـوج نجد فى ذكـر هذه الواقعـة فى الحديث عن ذى القـرنين مدلولاً ومـغزى، كـما نجد فى البـيان القـرآنى لبناء السيـد وكيف تفاعلـت عناصر الإنتاج من إدارة لعمل لرأسـمال لتكنولوجيا، وكيف أسهـمت المواد والخامات فى تشييده ما يلفت نظر الباحث إلى أهمية العامل الاقتصادى فى نظر الإسلام.

٧- فى قصة أصـحاب الجنة (الحديقة) الذى حرصـوا على حرمان الفقراء حـقوقهم فى ثمارها وماذا كان الجزاء الإلهى.

٨- فى قصة أصحاب النار وكيف أن سلوكهم الاقتصادى المنحرف كان عنصراً مؤثراً فى وضعهم المأساوى فى الآخرة. وهكذا نجد اهتمام القرآن بالعامل الاقتصادى جعله لا يخلو منه ما يقدمه من قصص، وبذلك نجد الهدى القرآنى فى المجال الاقتصادى يتبدى قرآنيًا فى مجال العقيدة (الإيمان) وفى مجال الشريعة (العبادات) وفى مجال الأخلاق، وفى مجال القصص.. أليس فى ذلك م يثير انتباه المفكرين؟!

الجانب السابع: الاتساق المطلق مع الفطرة البشرية فى المجال الاقتصادى

من المعروف أن أبلغ هداية للإنسان هى تلك الهداية التى تتواءم وتتناغم مع فطرته دون اصطدام أو مصادرة أو تعويق أو تعطيل، فبذلك أحرى أن يستمع الإنسان لها، وأدعى أن يتمثل لمراميها ومقاصدها؛ لأنها احترمت ما هو عليه من فطرة وما فيه من نوازع، بالتقبل والتفاعل عكس ما لو كانت مصادمة مصادرة للفطرة، فإن الإنسان منذ الوهلة الأولى يعرض عنها وينأى بنفسه عن مطالبها. والهداية القرآنية الاقتصادية بلغت فى هذا الشأن مبلغًا لا يماثل ولا يدانى، وبالمثل كان حظها من الامتثال والانصياح المحبوب والمرغوب. ولنأخذ نموذجًا واحدًا فى هذا الصدد، إنه نموذج الأموال وعلاقة الإنسان بها وما ينجم عن ذلك من غنى وفقر، ونحن نعرف أن قضية التملك كانت على رأس القضايا الاقتصادية التى شغلت بال العلماء والفلاسفة فى كل الأزمنة والأمكنة بل والمذاهب والأنظمة. ونحن نعرف أيضًا ما كان هنالك من جنوح فى النظر إليها يقل ويكثر، ويشتد ويضعف، فمنها من اعتبرها أس البلاء ورأس المشكلات، ومن ثم نفر منها وزهد فيها، ومنها من اعتبرها أقدس النوازع وأهم ما يحرص عليه الإنسان، ومن ثم فهى عماد الدنيا وأساس التقدم والازدهار، وبالتالى فقد أغرى بها وحبب إليه. ومنها من نظر للفقر (عدم التملك) على أنه أمر محبب مرغوب فيه، ومنها من نظر له على أنه أمر مكروه ومنفر منه، الأول يطالب الفقراء بالسكون والانصياع للأمر الواقع، بل ويحببهم فى واقعهم ويدفعهم دفعًا للحرص عليه، والثانى يطالب الفقراء بالثورة

الصارمة التى تكتسح أمامها كل ما فى المجتمع. وفى كل كما هو واضح جنوح وخلل فى الهداية والإرشاد.

لننظر فى الهداية القرآنية فى هذه القضية إن الإنسان مفطور على حب المال والرغبة فى تملك المزيد منه، هذه حقيقة تبطل كل قول مخالف أو فكر مغاير، يجيئ الهدى القرآنى ويحدد بوضوح قاطع موقفه من هذه الحقيقة فيعترف بها ويقرها. قال تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ﴾[آل عمران:١٤]. وقال تعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾[الفجر:٢٠]. وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾[العاديات:٨]. وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإسراء:١٠٠]. هل هذه الغريزة سيئة؟ لا. أولا لأنها فطرة الله التى فطر الناس عليها، وفطرة الله لا تكون أبدًا سيئة. وثانيًا لأنها عمارة الدينا وازدهارها، فكم أثارت من همم ومن نشاط، وأذكت من منافسة، بل إن القرآن نفسه لنراه يشيد بالغنى والتملك ويحبب فيه. يقول تعالى ممتنًا على عباده المؤمنين: ﴿ثم رددنا لكم الكرة عليهم وأمددناكم بأموال وجعلناكم أكثر نفيرًا﴾، كما يقول على لسان نبيه نوح محفزًا لقومه على الإيمان بالله من مدخل أن من ثمراته الإمداد بالمزيد من الأموال: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَارًا﴾[نوح:١٠-١٢]. ويقول تعالى: ﴿ الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلاً﴾[آل الكهف: ٤٦]. ويقول تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾[الأعراف:٣٢].

وقص علينا قصة سبأ وكيف تفضل عليهم المولى بالوفير من الأموال والخيرات، وهكذا لا نجد في القرآن الكريم ما يشير من قريب أو بعيد إلى استهجان الأموال وتملكها، اللهم إلا إذا ما أسيء التعامل معها، واستخدامها أداة للانحراف والاختلال. فعند ذلك فقط نجد الذم الصريح والاستهجان الشديد، وبعد الاعتراف القرآني بهذه العلاقة الإنسانية بالأموال بواقعية كاملة نجد الهدى القرآني يأخذ الإنسان بالتوجيه والإرشاد، فيما ينبغي وما لا ينبغي أن يفعله مع هذه الأموال المحببة إليه. وبهذا كان الهدى القرآني واقعيًا ومثاليًا في الوقت نفسه، وبواقعيته طمأن النفس البشرية إلى أنه معها مقدرًا ما هي عليه من نوازع وغرائز، فاستجابت بذلك لمثاليته وتوجيهاته، ولو لم يكن هذا لما اطمأنت النفس إلى ما تسمعه منه من هداية وإرشاد.

هذا عن الهدى القرآني المعجز في جانب مسألة التملك من زاوية الوجود، فماذا عن موقفه منها من زاوية العدم؟. وبعبارة أخرى ماذا عن هداياته حيال الفقراء؟ على نفس النمط من الهدية حيال الأغنياء جاءت هداية القرآن للفقراء معترفة مقرة بالفطرة المتمثلة في كراهية الفقر وحب إزالته والتخلص منه؛ ولذلك لم نجدها تدعو إلى الركون إليه والرضى به، كما تذهب بعض الآراء، وإنما أرشدتهم إلى حقهم في الحياة الكريمة، وفي توفير الاحتياجات الحقيقية.

وأسمعت الفقراء مرارًا وتكرارًا كلام القرآن مع الأغنياء عنهم، وضرورة الاهتمام بهم، وإزالة ما هم عليه من فقر وعوز، كما أسمعتهم أن لهم في أموال الأغنياء حقوق وليس مجرد تفضل وإحسان وإنعام ومنح.

وهكذا نجد الهدى القرآني في المجال الاقتصادي يسمو على كل هدى في اتساقه وتوائمه مع الفطرة، ومن ثم فعاليته في مواجهة مشكلات الغنى والفقر. أو بعبارة أعم مع الإقبال على الدنيا والأعراض عنها[1].

(١) من خيرة ما قرأت في ذلك كتاب للمرحوم الأستاذ أمين الخولي بعنوان: "من هدى القرآن: في أموالهم"، والكتاب لم يذكر فيه ناشر، ولم ذكرت المطبعة التي طبعته، وهي دار الهنا.

هذه مجرد إشارات إلى النذر اليسير مما فى القرآن الكريم من هدى وإعجاز فى المجال الاقتصادى، والموضوع يستحق المزيد من النظر والمزيد من البحث والدراسة، وكلما زاد البحث وتعمق، كلما ظهر ما فى القرآن من هدى وإعجاز لم يكن ظاهراً، فهو بحق كما قال رسولنا الكريم ﷺ: «لا تفنى عجائبه ولا يخلق على كثرة الرد».

نسأل الله -تعالى- أن يوفقنا لتدبر كتابه الكريم، والعمل بهدايته إنه سميع مجيب.

❊ ❊ ❊